ستون لترامب: إن خسرت فاستول على السلطة بالكامل

الأحد 13 سبتمبر 2020 10:09 م

كتب: - الجزيرة نت

قال روجر ستون، المستشار السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب، والمدان بتهم من بينها عرقلة إجراءات رسمية والكذب والتلاعب بالشهود، إن على ترامب إذا خسر الانتخابات المقبلة أمام خصمه الديمقراطي جو بايدن الاستيلاء على السلطة بشكل كامل وسجن شخصيات بارزة، وفق ما ذكرت صحيفة غارديان البريطانية (Guardian).

وذكر ستون -وفق الصحيفة- أنه يتوجب على ترامب إن خسر الرهان الرئاسي حبس شخصيات، مثل الرئيس الأسبق بيل كلينتون وعقيلته هيلاري والرئيس التنفيذي ومؤسس موقع فيسبوك، مارك زوكربيرغ

وكان ستون قد وجه له مكتب المحقق الخاص روبرت مولر مطلع 2019، تهما أخرى من بينها الإدلاء ببيانات كاذبة حول تسريب موقع ويكيليكس "رسائل إلكترونية خاصة بالحزب الديمقراطي، ووثائق سربها الروس كجزء من حملة التأثير على انتخابات عام 2016″ التي فاز فيها ترامب

واستنادا إلى مزاعم باحتمال وقوع عمليات تزوير بسبب التصويت المبكر والغيابي أو عبر البريد، قال ستون إن على ترامب التفكير في تفعيل قانون الأحكام العرفية، واعتقال آل كلينتون وزعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ هاري ريد ومارك زوكربيرغ من فيسبوك وتيم كوك من شركة آبل، و"أي شخص آخر يثبت تورطه في نشاط غير قانوني".

وأضاف ستون الذي كان موجودا بولاية نيفادا، في ذات اليوم الذي كان فيه ترامب يترأس فعاليات انتخابية هناك "يجب مصادرة أوراق الاقتراع في ولاية نيفادا ليلة الانتخابات من قبل حراس فدراليين وأخذها من الولاية كلها مزورة لا ينبغي احتساب أي أصوات من هذه الولاية أرسل حراسا فدراليين، سيدي الرئيس!".

ولم تؤل ولاية نيفادا إلى الحزب الجمهوري منذ 2004، لكن يرجح أن تشهد نزالا قويا هذه المرة بين الجمهوريين والديمقراطيين رغم أن بايدن يتقدم هناك بحسب استطلاعات رأي

وتعليقا على تقرير نشره موقع ديلي بيست (Daily Beast) الأميركي حول تخطيط جماعات النشطاء اليساريين لما يجب فعله "إذا انتهت الانتخابات دون نتيجة واضحة أو بفوز لبايدن يرفض ترامب الاعتراف به"، قال ستون "إنه يجب إغلاق هذا الموقع".

وأضاف "إذا كانت ديلي بيست متورطة في أنشطة مثيرة للفتنة وغير قانونية، فيمكن احتجاز موظفيها بالكامل ويمكن إغلاق مكاتبها يريدون لعب الحرب، هذه حرب".

كما دعا ستون إلى "التخطيط لعملية يوم الانتخابات، يشارك فيها مكتب التحقيقات الفدرالي، وضباط فدراليون ومسؤولو الدولة من الجمهوريين في جميع أنحاء البلاد، ليكونوا على استعداد لتقديم اعتراضات قانونية على النتائج، وإن لزم الأمر "التصدي جسديا لأي نشاط إجرامي".